

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بنك السودان المركزي



دراسة توثيق سياسة سعر الصرف فى السودان (1956 - 2007)

فريق الدراسة:

السيد/ محمد الحسنت محمد أحمد الخليفة رئيساً
السيد/ برعى الصديق على عضواً
السيد/ عبد المنعم نور الجليل عضواً
السيد/ عبد الرحمن محمد عبد الرحمن عضواً و مقرراً
السيد/ مجدى الامين نورين عضواً
وقد إستعانت اللجنة بكل من:
السيد/ بشرى خير الحاج خير
السيد/ الوليد أحمد صلاحة

تنويه:

كل ما يرد فى هذه الإصدارة من وجهات نظر و آراء لا تمثل بالضرورة رأى بنك السودان
المركزى إنما تقع المسؤولية على الكاتب

حقوق الطبع محفوظة لبنك السودان المركزي 2009م
(توزع مجاناً)

5	توطئة	
7	المحور الاول	1
7	- مقدمة	
8	- العوامل المؤثرة على سعر الصرف	
8	- سياسة سعر الصرف	
9	- تطور أنظمة سعر الصرف	
10	- أنظمة سعر الصرف فى السودان	
10	- رؤية الدراسة و الأسئلة التى تحاول الاجابة عليها	
11	منهجية الدراسة	2
11	محتويات الدراسة	3
13	المحور الثانى: تحليل فترة سعر الصرف الثابت بمصادقية للفترة 56- 1971	4
13	1-2 فترة مجلس العملة 56 - 1960	
13	- خصائص مجلس العملة	
14	- متطلبات ترتيبات مجلس العملة	
17	- تجربة مجلس العملة فى السودان	
18	2-2 تحليل فترة إستهداف سعر الصرف الثابت بمصادقية للفترة 59- 1971	
19	الاحتياطات	
20	الاصول الاجنبية	
21	الصادرات و الواردات	
22	الموقف المالى للحكومة	
23	عرض النقود و التضخم	

25	المحور الثالث: سعر الصرف الثابت من غير مصداقية خلال الفترة 72-1996	5
25	1-3 فترة سعر الصرف شبة الثابت 72 - 1978	
29	2-3 فترة التخفيضات ذات التكرارات المتوسطة لسعر الصرف 79 - 1991	
34	2-3 فترة التخفيضات ذات التكرارات المتسارعة لسعر الصرف 92 - 1996	
43	المحور الرابع: فترة التعويم المدار Managed Float 2007-97	6
48	تأثير سعر الصرف على بعض المؤشرات	
51	- عرض النقود	
52	- الناتج المحلي الاجمالى	
52	- الاحتياطيات	
52	التحول من التعامل بالدولار الأمريكى	7
54	الملاحق	8

توطئة:

ظلت سياسة سعر الصرف فى السودان تشكل مثار اهتمام لصانعى القرارات و متخذى القرارات من جهة، و للاكاديميين و الباحثين و أصحاب الاعمال من جهة أخرى، لذلك تاتى هذه الدراسة بغرض إبراز الإطار النظرى لإنظمة سعر الصرف، و لتوثيق و متابعة تطورات سياسات سعر الصرف فى السودان و إنعكاساتها على مؤشرات أداء الإقتصاد الكلى. مما ساعد فى معرفة هذه السياسات و تطورها.

دراسة توثيق سياسة سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1956-2007)

المحور الأول

(1) مقدمة :-

تؤدي عملية التبادل التجاري الدولي للسلع والخدمات وتقديم القروض وحركة الاستثمارات الأجنبية وغيرها من المعاملات إلى نشوء مستحقات والتزامات تتم تسويتها عن طريق سعر الصرف الاسمي، وهو سعر عملة دولة ما مقابل الحصول على عملة دولة أخرى . وتأتي أهمية سعر الصرف في استخدامه كمؤشر لتنافسية الصادرات وتأثيره على ميزانية البنك المركزي خاصة التدفقات الرأسمالية قصيرة المدى ، والتي تؤثر بدورها على صافي الأصول الأجنبية ، حيث يؤدي التغير فيها إلى تغير حجم العملة المتداولة في جانب الخصوم ، وذلك يتطلب استخدام الآليات المناسبة للسياسة النقدية لتحديد تأثيرها على معدل التضخم.

ولقياس درجة تنافسية الصادرات ومدى تأثيرها بسعر الصرف ، يستخدم السعر الحقيقي والذي يتماشى مع نظرية تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity) وفقاً للمعادلة¹ :-

$$rPPP = e(P_t^* / P_t)$$

e = سعر الصرف الاسمي

P_t^* = معدل التضخم الخارجي (الشركاء التجاريين)

P_t = معدل التضخم

إذا انخفضت ($rPPP$) يعني إرتفاع حقيقى لسعر الصرف ، وأيضاً تم تعريف سعر الصرف الحقيقي على أساس السعر النسبى لسلع الصادرات والسلع المحلية (Tradable and)

¹ / Ahmet N. Kipic, Mehtap Kesryeli, Research Dept.- Public No. 97/1, Central Bank of the Republic of Turkey, Turkey, Ankara, Jan.-1997.

(non-tradable goods) : كما توضحه المعادلة التالية وبإفترض تساوى أسعار سلع الصادر على نطاق العالم.

$$\frac{P_t}{P_n} = \frac{e P_t^*}{P_n}$$

$$\begin{aligned} P_t &= \text{أسعار سلع الصادرات المحلية} \\ e P_t^* &= \text{أسعار السلع العالمية للصادرات} \\ P_n &= \text{أسعار السلع المحلية} \end{aligned}$$

العوامل المؤثرة على سعر الصرف :-

يتأثر سعر الصرف بعدد من العوامل ، ففي المدى القصير يتأثر بفروقات سعر الفائدة (Interest Rate Differential) بين الدولة والشركاء التجاريين . وفي المدى الطويل يتأثر بالنمو الاقتصادي ونمو عرض النقود والعجز في الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة واحتياطات النقد الأجنبي .

سياسة سعر الصرف :-

تعتبر سياسة سعر الصرف من السياسات الاقتصادية الكلية الهامة ، وتستخدم بواسطة عدد من الدول ، وخاصة النامية في إطار السياسات الأخرى لاستهداف تحقيق مؤشرات حقيقية² Real Targets Approach مثل النمو الاقتصادي الموجب المستدام وتخفيض معدل التضخم و عجز الحساب الجاري وغيرها ، كما يستهدف سعر الصرف (As a nominal anchor) كألية للمحافظة علي استقرار معدل التضخم وتخفيضه.

هذا وتقوم الدولة بتحديد نظام سعر الصرف وفقاً لأداء مؤشرات الاقتصاد الكلى التي تؤثر في وتأثر بسعر الصرف ومنها معدل التضخم والاحتياطي الرسمي والحساب الجاري. وهناك جدل واسع بين الاقتصاديين حول اختيار نظام سعر الصرف. هل يمكن للدولة

² / W. Max Corden, Exchange Rate Policy in Developing Countries, IMF Institute, 1994.

تبنى نظام سعر صرف ثابت أم مرن؟ . فإذا تم اختيار النظام الثابت ، هل يتم التثبيت والربط بمقابلته عملة واحدة hard peg ، أم مقابل عدد من العملات (Basket of Currencies). وفى هذا الإطار تضمنت الأدبيات الاقتصادية التي تم نشرها مجموعة من النظريات والنماذج والمقترحات ، إلا أن الاتفاق حول تأثير نظام سعر الصرف على الأداء الاقتصادي الكلى مازال في نطاق محدود .

وقد أوضحت تجارب بعض الدول أن تبني نظام سعر الصرف الثابت يؤدي إلى تخفيض معدل التضخم نسبة لزيادة ثقة الجمهور في العملة الوطنية وبالتالي تخفيض الآثار التضخمية التي تصاحب ارتفاع عرض النقود . وكذلك يؤثر نظام سعر الصرف الثابت على النمو الاقتصادي بزيادة معدل الاستثمار نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة . وأيضاً قد تستصحب نظام سعر الصرف الثابت بعض الضغوط الحمائية وتشوه نظام الأسعار وبالتالي عدم فعاليته في تخصيص الموارد بين القطاعات .

تطور أنظمة سعر الصرف :-

تطورت نظم وخيارات سعر الصرف بصورة ملحوظة خلال فترة الدراسة على مستوي الدول والاقتصاديات ، حيث شهدت أشكالاً مختلفة بدءاً من الترتيبات الثابتة ذات المصادقية "Credible Fixed Exchange Rate Arrangements" والتي تتمثل في مجالس العملة "Currency boards" حيث تحتفظ السلطة النقدية بمائة في المائة من الاحتياطيات بالعملة الأجنبية مقابل القاعدة النقدية ، ويرتفع وينخفض العرض النقدي تلقائياً مع موقف ميزان المدفوعات، وفي ظل هذا النظام ليس هنالك دوراً للسياسة النقدية و دوراً للبنك المركزي كمقرض أخير ، وهنالك مرحلة أبعد في هذه الترتيبات تعرف بالدولة ، وفي هذا النوع من الترتيبات يلغي دور العملة الوطنية تماماً. ثم جاءت من بعد ذلك مرحلة الترتيبات الوسيطة "Intermediate Exchange Rate Arrangements"، وتتمثل في الربط القابل للتعديل والذي يمكن للبلدان في إطاره أن تعدل دورياً عمليات الربط الخاصة بها إلى الربط المتحرك الذي يعدل فيه الربط بانتظام في مجموعة من عمليات تخفيض قيمة العملة ، ثم إلى الربط بسلة عملات، والذي يحدد فيه سعر الصرف حسب سلة مرجحة من العملات الأجنبية ، ثم إلى

النطاقات المستهدفة والتي تتدخل فيها السلطات عندما يصل سعر الصرف إلى هوامش معلن عنها من قبل "pre-announced" على أي من جانبي سعر التداول المركزي "Central parity". وأخيراً ظهرت ترتيبات أسعار الصرف العائمة الحرة Freely Float والتي لا تتدخل فيها السلطات وتسمح فيها لسعر الصرف بأن تحدده قوى السوق ، وأسعار الصرف العائمة الموجهة أو المدارة والتي تتدخل فيها السلطات بفرض المساندة. "المحق رقم (1) يوضح مزايا وعيوب كل نظام من أنظمة سعر الصرف مع إبداء بعض الملاحظات حول كل نظام".

ومن المعلوم أن الخط الفاصل بين الترتيبات الثابتة والترتيبات الوسيطة يتمثل فيما إذا كانت السياسة الرامية للتثبيت تمثل التزاماً مؤسسياً ، أما الخط الفاصل ما بين الترتيبات الوسيطة وترتيبات التعويم فيتمثل فيما إذا كان هناك نطاق مستهدف محدد تتدخل السلطة في إطاره.

أنظمة سعر الصرف فى السودان :-

تدرجت أنظمة وسياسات سعر الصرف فى السودان من ترتيبات سعر الصرف الثابتة ، مروراً بالترتيبات الوسيطة ، وانتهاءً بترتيبات التعويم المدار "Managed float". تهدف هذه الدراسة الى توثيق وتحليل هذه التجربة وإبراز تأثيرات كل نظام على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، وتقويم مدى فاعلية ونجاح النظام المطبق .

رؤية الدراسة والأسئلة التي تحاول الإجابة عليها :-

تحاول الدراسة الإجابة على ثلاثة أسئلة أساسية في تحليل سياسة سعر الصرف في السودان ، هي :-

- (i) هل كان اختيار نظام سعر الصرف المتبنى في كل مرحلة من المراحل "الموضحة لاحقاً" هو الأنسب وقتها، باعتبار الأهداف الاقتصادية عندئذ ؟
- (ii) هل أنظمة سعر الصرف المعلنة في كل مرحلة هي الأنظمة المطبقة فعلاً وما مدى مصداقية "Credibility" كل نظام من هذه الأنظمة. بمعنى هل كانت السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية المصاحبة لكل نظام هي السياسات المناسبة لاستدامة

"Sustainability" ذلك النظام ؟

(iii) تقييم دور سعر الصرف "إيجاباً و/ أو سلباً" في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي "Internal and External Balance" في كل مرحلة ؟

(2) منهجية الدراسة :-

تتبع الدراسة المنهج التحليلي لمراحل تطور أنظمة سعر الصرف في السودان ، (أي منذ بداية تحديد أول سعر لصرف العملة السودانية "فترة مجلس العملة") وذلك نظراً للارتباط التسلسلي "Serial Correlation" لسعر الصرف . ولا يتعارض ذلك مع تقسيم الدراسة إلى مراحل بحيث توضح كل مرحلة تغييراً في أداء سعر الصرف كما هو موضح في محتوى الدراسة أدناه . وباستخدام هذا المنهج يتم تقييم تفاعلات "Interplay" سعر الصرف وكل من المتغيرات الآتية :-

المتغيرات الاقتصادية الكلية { عرض النقود والتضخم "سعر الصرف الحقيقي" ، مالية الحكومة ، موقف الحساب الجاري (الناتج المحلي الإجمالي "GDP") ، وتدفقات رؤوس الأموال ، بالإضافة إلى أداء الاقتصاد العالمي آنئذٍ وخاصة لأهم الشركاء التجاريين }

(3) محتويات الدراسة :-

تم تقسيم الدراسة - بناءً على أنظمة سعر الصرف المتبعة بالسودان - إلى أربعة محاور على النحو التالي:-

المحور الأول تقديم الدراسة ويشمل :-

1-1 مقدمة الدراسة والهدف منها .

2-2 منهجية الدراسة .

3-1 محتويات الدراسة .

المحور الثاني: تحليل فترة سعر الصرف الثابت بمصادقية "Fixed Credible 1956-1971 Exchange Rate" وتشمل:-

1-2 فترة مجلس العملة "1956-1960"

2-2 فترة استهداف سعر صرف ثابت بمصادقية "1960-1971"

المحور الثالث: فترة سعر الصرف الثابت من غير مصداقية

” Incredible Fixed Exchange Rate “ “1972- 1996”

1-3 فترة سعر الصرف شبه الثابت (1978-1972) "Fixed-Like"

2-3 فترة التخفيضات ذات التكرارات المتوسطة لسعر الصرف (1991-1979)

3-3 فترة التخفيضات ذات التكرارات المتسارعة لسعر الصرف

(1992-1996).

المحور الرابع: فترة التعويم المدار "1997- 2007" (Managed Float).

المحور الثاني : تحليل فترة سعر الصرف الثابت بمصدقية Credible Fixed Exchange Rate System للفترة (1956 – 1971)

تم تقسيم هذه الفترة إلى فترة مجلس العملة (1956 – 1960) وفترة استهداف سعر الصرف الثابت بمصدقية (1960 – 1971)

1.2 فترة مجلس العملة "1956-1960"

يُعرف مجلس العملة بأنه هو السلطة النقدية المسؤولة عن تحديد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تكون كل أهداف البنك المركزي المعروفة داعمة لهدف ثبات واستقرار سعر الصرف .

خصائص مجلس العملة :-

تشمل الشروط الأساسية لإنشاء نظام مجلس العملة الآتي :

(1) يجب أن تكون احتياطات النقد الأجنبي لدى مجلس لعملة كافية المقابلة أي طلب على النقد الأجنبي بالعملة المحلية .

(2) يجب أن تكون لمجلس العملة مقدرة كافية على تحويل أي مبلغ من العملات المحلية إلى عملة الربط في إطار سعر الصرف الثابت وبدون قيود على المعاملات في الحساب الجاري وحساب رأس المال.

(3) يجب أن لا يحصل مجلس العملة على أي أرباح عدا الفائدة على الاحتياطات الأجنبية ، ولا يحق له الدخول في المعاملات الآجلة بالنقد الأجنبي (Forward Exchange Transactions) ،

(4) ليس لمجلس العملة سلطات التأثير على السياسة النقدية ، كما لا يحق له تسليم الحكومة . وفي حالة وجود عجز حكومي في نظام مجلس العملة يجب على الحكومة أن ترفع الضرائب أو أن تستلف من مصادر أخرى لمقابلة مصروفاتها .

- (5) لا يقوم مجلس العملة بوظيفة المقرض الأخير للبنوك التجارية، كما لا يحق له تنظيم عمليات الاحتياطات "Reserves Requirements".
- (6) ليس لمجلس العملة الحق في التأثير على أسعار الفائدة من خلال سعر الخصم ، كما تفعل البنوك المركزية.

متطلبات ترتيبات مجلس العملة :-

لتبنى سياسات اقتصادية كلية مناسبة لابد من أجراء الترتيبات اللازمة لعملية التحويل وهي تختلف من قطر لآخر ومن أهم هذه الترتيبات :-

- تعديل قانون البنك المركزي.
- إعادة تنظيم هيكل البنك المركزي
- تصميم وإصدار موجهات مناسبة في مجال إدارة الاحتياطات.
- ترتيب أوضاع مالية الحكومة وإدارة الدين لتتماشى مع التحويل إلى نظام مجلس العملة.
- إجراءات أخرى للدول التي تواجه مشاكل مصرفية.

* تتطلب ترتيبات مجالس العملة التنسيق التام بين وزارة المالية والبنك المركزي ، كما قد تدعو الحاجة إلى تدخل وزارة العدل ومؤسسات أخرى في هذه الترتيبات، ولتسهيل إجراء الترتيبات يمكن إنشاء لجنة عليا رسمية لانفاذها ، مدعومة بسكرتارية لإجراء ومتابعة أعمال اللجنة اليومية. ويمكن أن تجتمع اللجنة بشكل دوري (اسبوعياً مثلاً).

- * أن قرار ربط العملة يجب أن يستصحب ثلاثة مبادئ أساسية تشمل :-
- أ/ يجب أن يكون الربط بعملات تتسم بالاستقرار في الأسواق المالية وتوفر سلسلة من الأدوات المالية ، ولها قيد داخلي وخارجي . وللتقرير بشأن العملة المناسبة يجب أن تنظر الدولة إلى اتجاه تجارتها الخارجية .
- ب / حجم وقيمة كل من الصادرات والواردات مع الدولة المستهدفة بربط العملة .

ج / رصيد الدين الخارجي ، درجة علاقة اقتصاد الدول باقتصاد دولة عملة الربط المستهدفة ودرجة تأثيره بالتغيرات التي تحدث في اقتصاد دولة عملة الربط. وينصح باستخدام عملة البلد الذي يمثل اكبر الشركاء التجاريين .

* تحتاج ترتيبات مجالس العملة ألي إجراءات قانونية ومن أهمها أن ينص على تثبيت سعر صرف العملة الوطنية في القانون ، وان يناقش ذلك على مستوى البرلمان. ومن ثم يتم نقاشه مع أجهزة الإعلام والجمهور، وأن تقوم السلطات بجهود مكثفة لتوضيح دواعي تبنى ترتيبات مجالس العملة وذلك من اجل الوصول إلى إجماع حول هذه الترتيبات قبل تنفيذها. لذلك تحتاج السلطات ألي مجموعة من القانونيين لاعداد المسودة الأولية لقانون ترتيبات مجالس العملة. وفي القانون يجب أن يحدد سعر الصرف الثابت والاحتياطات الكافية للحفاظ على سعر الصرف الثابت ، كما يجب أن يحدد الالتزامات الواجب تغطيتها بالاحتياطات. وفي بعض الدول قد تتخذ إجراءات إضافية في القانون من اجل إنفاذ ترتيبات مجالس العملة مثل وقف استدانة الحكومة من البنك المركزي، وضع قيود على العمليات النقدية للبنوك المركزية. وفي بعض الأحيان تعتبر إجازة قانون ترتيبات مجالس العملة فرصة طيبة لمراجعة بعض الجوانب في قانون البنك المركزي مثل : جوانب تحسين وابرار مبدأ الشفافية لدى البنك المركزي واعطائه قدرأً أوسع من الاستقلالية ، وهذا يقود إلي تدعيم مصداقية ترتيبات مجالس العملة.

* تزداد مصداقية ترتيبات مجالس العملة كل ما كان هنالك نظام مصرفي كفاء ولا يواجه مشاكل . كما يتعاظم دور سوق ما بين البنوك في ترتيبات مجالس العملة، لذلك يتطلب انفاذ ترتيبات مجالس العملة العديد من الإجراءات المساعدة على مستوى الجهاز المصرفي مثل: نظم دفع ذات كفاءة عالية ، وجود سوق متطورة للأسهم وخاصة في مجال السوق الثانوية لذلك ولضمان ترتيبات مجلس عملة فاعلة، كما يجب إعادة هيكلة الجهاز المصرفي قبل الدخول في هذه الترتيبات – وعند انفاذ ترتيبات مجالس العملة يجب اختيار افضل الموظفين لادارة الرقابة المصرفية ، مع

استقلالية إدارة الرقابة المصرفية لتودي دورها بمنهجية عالية ، وتطبق معايير الرقابة المصرفية.

* يتطلب إنفاذ ترتيبات مجالس العملة تعديل في شكل علاقة " البنك والعميل " بين البنك المركزي والحكومة. نظراً لتأثير هذه العلاقة في إدارة السيولة بالاقتصاد ، وفضلت بعض الدول التي تتبنى ترتيبات مجالس العملة عدم احتفاظ البنك المركزي بودائع الحكومة ، ووجهت الحكومة بفتح حساباتها لدى البنوك التجارية.

* تتطلب ترتيبات مجلس العملة إدارة فاعلة لاحتياطات النقد الأجنبي ، فعندما تُقرر السلطات ربط العملة بعملة محددة يجب في الحال أن تتم معرفة تركيبة الاحتياطات ، ومدة تغطية الاحتياطات للالتزامات القائمة ، وآجال الاحتياطات المستثمرة ، ومعرفة أي التزامات نقد أجنبي متوقعة في الأجل القريب.

* أيضاً من المتطلبات الأساسية لانفاذ ترتيبات مجالس العملة تعهد البنك المركزي بطرح أي كميات من العملة المستهدفة بالربط مقابل أي التزامات محلية.

* هناك إجراءات إضافية لزيادة مصداقية ترتيبات مجالس العملة تتمثل في إنشاء مجلس للعملة وإصدار قانون له ليس كافياً لمصداقية الترتيبات ، إنما تحتاج المصداقية إلى إجراءات أخرى تضمن سير الترتيبات بطريقة سهلة وميسرة وبشفافية عالية ، ومن هذه الإجراءات ، وضع الترتيبات اللوجستية اللازمة لمجالس العملة من خلال توفير قدر كبير من النقد وفي كل الأوقات ، ولإعمال الشفافية يجب إصدار المطبوعات التي تتناول تفاصيل كل حسابات الوحدات والإدارات ذات الصلة بالبنك المركزي ، كما يجب تدعيم استقلالية البنك المركزي ، وذلك لضمان عدم اهتزاز الثقة في ترتيبات مجالس العملة نتيجة للتغيرات السياسية.

تبنت عدداً من البنوك المركزية ببعض الدول مؤخراً ترتيبات مجالس العملة ومنها (الأرجنتين ، بلغاريا ، استون ، لويثينيا) - فيما توجد دول أخرى تدرس تبني هذه الترتيبات.

تجربة مجلس العملة في السودان :-

منذ عام 1914 وحتى قيام لجنة العملة في عام 1956 كان إصدار قانون العملة الورقية من اختصاص البنك الأهلي المصري واعتبرت كل الأوراق النقدية في السودان مغطاة بأرصدة النقد الأجنبي الموجودة لدى البنك الأهلي المصري ، وتم فتح حساب منفصل لرصد العملات الاجنبية في السودان حيث كان يباع الفائض من النقد الأجنبي . تم سحب العملة المصرية من السودان عام 1957 واستُبدلت بالعملية السودانية الجديدة وعند استقلال السودان عام 1956 صدر قانون العملة (الوثيقة رقم (1) توضح قانون لجنة العملة) وبمقتضاه تم تشكيل لجنة العملة السودانية . وفي 15 سبتمبر تم إصدار أول عملة ورقية سودانية لتحل محل العملات المتداولة المصرية والإنجليزية بواسطة لجنة العملة. وقد قامت اللجنة بربط قيمة الجنية السوداني بالذهب ، وحسب ما نص عليه قانون العملة أن سعر التعادل للجنيه السوداني يعادل 2.55187 جراماً من الذهب الخالص. لكل جنية سوداني.

وبموجب ذلك مارست لجنة العملة السودانية أعمالها وأصدرت عدد من التقارير عن سير أعمالها (الوثيقة رقم (2) التقرير الأول لجنة العملة السودانية حول سير أعمالها).

ومن الملاحظ أن لجنة العملة السودانية قد قامت بدورها كاملاً كمجلس عملة "currency Board" إذ التزمت بمقابلة الطلب على النقد الأجنبي ، وألغت دور السياسة النقدية والبنك المركزي كمقرض أخير - إذ لم يكن موجود أصلاً ، كما التزمت بحدود استدانة الحكومة من مجلس العملة.

أما عن انعكاسات مجلس العملة على مؤشرات الاقتصاد الكلي آنذاك فلم تتوفر للجنة البيانات الكافية .

2.2 تحليل فترة استهداف سعر الصرف الثابت بمصادقية Exchange rate Credible Fixed خلال الفترة 1956-1971

يُعرف نظام سعر الصرف الثابت بأنه النظام الذي تقوم فيه الدولة أو البنك المركزي بربط سعر صرف العملة المحلية بعملة دولة أخرى أو بسلة عملات أخرى أو بالذهب ، . و ذلك يهدف الحفاظ على استقرار قيمة العملة وعدم السماح لها بالتذبذب، إلا في حدود ضيقة ، ويُعرف أيضاً بنظام سعر الصرف المربوط.

في ظل هذا النظام تعتبر السياسة المالية هي الفاعلة والسياسة النقدية غير ذات فعالية ، وليس للبنك المركزي المقدرة في التأثير على تغيرات عرض النقود، الذي يستخدم للحفاظ على استقرار سعر الصرف الثابت ، وذلك بتعديل العرض النقدي بناءً على توقعات المضاربين والتغيرات في الإنتاج. لذلك يشجع معظم الاقتصاديين استخدام نظام سعر الصرف الموعوم لاستجابته للتغيرات في سوق النقد الأجنبي. ويرى البعض أن سعر الصرف الثابت قد لا يتيح للبنك المركزي استخدام سياساته النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي.

للمحافظة على سعر الصرف في المستوى المرغوب يجب أن تتوفر لدى البنك المركزي احتياطات كافية من النقد الأجنبي للتدخل في سوق النقد الأجنبي بالبيع. ومن الانتقادات التي وجهت لنظام سعر الصرف الثابت ، أنه يحتاج إلى إجراءات رقابية لمنع تجارة العملة ، وقد يؤدي ذلك إلى ظهور ما يُعرف بالسوق الموازي .

اعتمدت سياسة النقد الأجنبي في بنك السودان خلال الفترة 1960 - 1971 على حفظ أرصدة النقد الأجنبي في شكل عملات ذات قوة دولية معترف بها مع استثمارها بطريقة تضمن سيولتها ما أمكن والحصول على أكبر عائد منها . لذلك فقد أقر مجلس إدارة البنك اعتماداً على المادة (32) من قانون بنك السودان لسنة 1959 قراراً باعتبار بعض العملات القابلة للتحويل من ضمن الأصول الخارجية، التي يتحتم على البنك حيازتها مثل الجنيه الإسترليني ، الفرنك البلجيكي ، الكرون الدنماركية، القلدر الهولندي، الفرنك الفرنسي ، الليرة الإيطالية ، الكرون النرويجي، الفرنك السويسري ، الكرونا السويدية

والدولار الأمريكي.

كذلك وجهت سياسة النقد الأجنبي وقوانين رقابة النقد الأجنبي بان تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة عاملة فقط من النقد الاجنبي وذلك فى الحدود المعنية التي يقرها بنك السودان، كما نصت قوانين رقابة النقد الأجنبي فى تلك الفترة على أن لبنك السودان استعداد كافئ لشراء وبيع الجنيه الإسترليني بأسعار ثابتة لم تتغير خلال العام تبلغ (57,4 قرشاً للشراء ، و 37,6 قرشاً للبيع) ، كذلك يتم شراء وبيع الدولار الأمريكي من والى البنوك التجارية بسعر يقرر يوميا على أساس السعر اليومي لتلك العملة فى سوق لندن، أي أن سعر الدولار كان مرتبطاً بالسعر العالمي الذي يحدد فى لندن ، وكان الجنيه السودانى يعادل 2.875 للدولار مقابل الجنيه السودانى خلال الفترة (1960-1971). وللتعرف عن مدى كفاءة عمل نظام سعر الصرف الثابت خلال قيد الدراسة تم اختيار بعض خصائص النظام من خلال تأثيره على المؤشرات التالية:

الاحتياطات:-

لمعرفة تأثير سعر الصرف على الاحتياطيات الخارجية ، تم استخدام نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات ، وذلك لتحديد مدى كفاية الاحتياطيات لضمان نجاح سياسة سعر الصرف المتبعة . الجدول رقم (1) يوضح حجم الاحتياطيات الخارجية ونسبة تغطيتها لعدد شهور الواردات

جدول رقم (1)
الاحتياطيات الأجنبية مقابل الواردات

السنة	الاحتياطيات × مليون دولار	تغطيتها للواردات %
1960	166.6	12.6
1961	152.7	9.2
1962	145.7	7.9
1963	101.2	4.8
1964	71.1	3.8
1965	59.7	3.7
1966	54.2	3.3
1967	54.7	3.1
1968	47.7	2.3
1969	36.4	1.9
1970	21.7	1.0
1971	27.9	1.1

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي 1980

يتضح من الجدول تدهور حجم الاحتياطيات الخارجية خلال الفترة (1960-1971) ، كما يلاحظ أيضاً تدهور نسبة تغطيتها للواردات والذي انخفض من 12.6 شهراً في عام 1960 الى تغطية واردات شهر واحد فقط في عامي 1970 و 1971 ، مما يدل على أن الحفاظ على سعر الصرف الثابت لم تصاحبه احتياطيات كافية لمقابلة احتياجات الدولة من النقد الاجنبي .

الأصول الأجنبية :-

يلاحظ أن هناك تحسن نسبي في قيمة صافي الأصول الخارجية على الرغم من عدم كفاية الأصول لتغطية الخصوم وبفارق كبير ، مما يدل على إن سياسة سعر الصرف المتبعة لم تؤد الى تحسن ملحوظ في قيمة صافي الأصول الخارجية.

جدول رقم (2) صافي الأصول الأجنبية

مليون جنيه

1971	1970	1979	1968	1967	1966	1965	1964	1963	1962	1961	1960	
39.49	22.63	19.33	20.58	15.58	13.74	5.79	1.93	22	-	-	-	الخصوم الأجنبية
10.18	8.73	16.44	20.80	26.94	52.71	25.58	31.10	46.26	59.20	61.62	66.29	الأصول الأجنبية
29.31	-13.90	-2.8	0.22	8.13	13.20	20.19	29.17	24.26	59.20	61.62	66.29	صافي الأصول الأجنبية

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية - صندوق النقد الدولي 1980

الصادرات والواردات:-

أدت سياسة سعر الصرف الثابت إلي تحسن نسبي في قيمة الصادرات واستقرار قيمة الواردات. وقد يعزي التحسن في قيمة الصادرات خلال الفترة قيد الدراسة إلي أن ثبات سعر الصرف يعطي المصدرين الثقة في زيادة صادراتهم، وذلك لضمان العائد عليها بالعملة المحلية في ظل ثابت سعر الصرف. أما الواردات ولتركز معظمها في الواردات الحكومية، فقد ظلت قيمتها في استقرار وذلك لان خطط التنمية الاقتصادية آنذاك كان تأخذ مقدرة القطر واحتياطاته من النقد الأجنبي في الاعتبار عند تحديد المشروعات التي يجب أن تتضمنها.

جدول رقم (3)

مليون دولار

الصادرات	الواردات	السنة
176.0	199.5	1961
228.9	220.0	1962
240.6	252.0	1963
197.6	226.2	1964
204.4	191.2	1965
208.2	210.7	1966
215.1	213.6	1967
244.3	248.5	1968
256.2	230.3	1969
284.3	268.2	1970
309.0	293.6	1971

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية ، و صندوق النقد الدولي 1980

الموقف المالي للحكومة :-

يلاحظ من الجدول رقم (3) استقرار الموقف المالي للحكومة بحيث لم تؤثر سياسة سعر الصرف الثابت المتبعة على الموازنة العامة ، وقد ساعد ذلك في الالتزام بتنفيذ سياسة سعر الصرف الثابت.

جدول رقم (4) موقف الحكومة المالي

مليون جنيه

السنة	العجز / فائض
1960	19.9
1961	8.7
1962	16.0
1963	17.8
1964	10.7
1965	2.3
1966	0.6
1967	9.4
1968	7.6
1969	0.7-
1970	18.0
1971	1.6-

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية ، صندوق النقد الدولي 1980

عرض النقود والتضخم :-

يوضح الجدول رقم (4) أن هناك زيادة في عرض النقود، وقد يعزى ذلك للزيادة في شراء عائدات صادرات القطن من النقد الأجنبي للمحافظة على سعر الصرف الثابت، ولكن هذه الزيادة مبررة من الناحية الاقتصادية، حيث أنها أدت الى نمو في الاقتصاد القومي بالارتفاع المستمر في نمو الناتج المحلي الإجمالي والثبات النسبي في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) مما يدل على ان سياسة سعر الصرف الثابت لم تؤثر سلباً على اداء مؤشرات الاقتصاد الكلى خلال الفترة قيد النظر.

جدول رقم (5)
أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

مليون جنية

السنة	سعر الصرف *	السعر القياسي للمستهلك	الناتج المحلي الإجمالي	عرض النقود
1960	2.8716	37.6	339.0	39.20
1961	2.8716	38.2	386.8	47.23
1962	2.8716	40.0	420.0	55.95
1963	2.8716	41.6	456.2	84.19
1964	2.8716	40.5	464.1	70.75
1965	2.8716	41.2	476.8	73.58
1966	2.8716	45.8	496.9	82.96
1967	2.8716	41.2	497.6	93.45
1968	2.8716	46.4	536.3	97.93
1969	2.8716	46.4	583.2	115.2
1970	2.8716	48.2	701.5	129.91
1971	2.8716	48.9	761.1	140.0

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية ، صندوق النقد الدولي 1980

* جنية لكل دولار

المحور الثالث

سعر الصرف الثابت من غير مصداقية خلال الفترة (1972-1996)

3-1 فترة سعر الصرف شبه الثابت 1972-1978 :

منذ يناير 1973 بدأت اختلالات في النظام النقدي العالمي ولمعالجة ذلك اتخذت السلطات في معظم الدول ، تخفيض سعر الصرف كأداة لتصحيح الإختلالات في موازين مدفوعاتها ، وتم تخفيض الدولار الأمريكي في فبراير 1973 مما حدا بالدول الصناعية الأخرى لتقويم عملاتها بالذهب وحقوق السحب الخاصة ، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع أسعار تلك العملات بالنسبة للدولار بنحو 11 % تقريباً . وعقب ذلك نشطت المضاربات نشاطاً محسوساً مما أدى لإيقاف عمليات أسواق النقد في أوائل مارس 1973 ، ثم استأنفت تلك الأسواق نشاطها بعد أقل من شهر على أسس جديدة أبرزها تعويم عدد من الدول الأوروبية لعملاتها متحدة مع تضيق حدود الذبذبة فيما بينها .

وقد كانت الضغوط العالمية لقرار التعويم تفاؤليه ، حيث توقع أن يكون فيه الحل لمشكلات النقد الدولية ، ولكن نظراً لارتفاع أسعار الذهب والنفط فقد أدى ذلك إلى زيادة عدم الثقة في الدولار والعملات الرئيسية الأخرى . وقد تأثرت الدول النامية بما فيها السودان من جراء عدم استقرار النظام النقدي الدولي في تلك الفترة ، وأدى ذلك إلى تخفيض قيمة احتياطياتها من النقد الأجنبي وتوقف تنفيذ الخطط التنموية وتدهور شروط التبادل التجاري، وزيادة أعباء خدمات القروض وعدم معرفتها ونسبتها لحصيلة صادراتها على نحو دقيق .

و بالنسبة للوضع في السودان فقد تم ربط الجنيه السوداني بالدولار بنهاية العام 1971 وذلك بعد التعويم العالمي للجنيه الإسترليني ، وفي سبتمبر 1971 تم تخفيض الدولار بواسطة الحكومة الأمريكية ، وقد أدى ذلك إلى تخفيض الجنيه السوداني بنسبة 10% . وفي العام 1972 تم استحداث نظام ضريبة تحويل الواردات وعلاوة تشجيع الصادرات

بنسبة 10 % وهى تعادل 5.81 قرشاً وكان هذا بمثابة التخفيض غير المعلن .

وفيما يتعلق بالسياسة المالية ، فقد اتبعت الحكومة خلال هذه الفترة سياسات توسيعيه هدفت إلى تدعيم البرامج التنموية الطموحة التي تم تبنيها. وقد اعتمدت الحكومة في تنفيذ تلك السياسات على الاستدانة الخارجية، ومن البنك المركزي وذلك نسبة لضعف معدل الادخار وزيادة الصرف الحكومي وعدم وجود سوق مالية فاعله، ونتيجة لذلك ارتفع عرض النقود من 16.6 مليون جنيه في عام 1971 إلى 82 مليون في عام 1978

جدول رقم (5) موقف الحكومة المالي

مليون جنيه

السنة	الإيرادات العامة	المصروفات العامة	الفائض / العجز
1972	157.1	166.7	-9.6
1973	168.8	192.5	-23.7
1974	199.7	205.9	-6.2
1975	264.7	347.6	-82.9
1976	306.1	379.6	-73.5
1977	347.7	538.5	-190.8
1978	425.5	556.5	-131

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

يوضح الجدول رقم (5) موقف الحكومة المالي والذي اظهر أداءاً ضعيفاً نسبة للعجز المستمر في الإيرادات لمقابلة المصروفات ، وفيما يتعلق بنظام التجارة الخارجية ونظم الدفع ومعاملات القطاع الخارجي ، فقد أصبحت إدارة النقد الأجنبي تخضع لرقابة كاملة من قبل البنك المركزي ، بعكس ما كان في نظام سعر الصرف الثابت الذي كان متبعاً في ذلك الوقت ، إذ لم يكن متسقاً مع السياسات الاقتصادية التوسعية التي تبنتها الحكومة والتغيرات في أسعار النفط العالمية خلال هذه الفترة . وقد بدأت الحكومة في

استخدام سياسة تخفيض سعر الصرف كأداة لتحقيق التوازن الخارجي^٧ حيث أدى العجز المستمر في ميزان المدفوعات، وتزايد خدمة الديون إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي، مما أضعف مقدرة البلاد على الاستيراد بصورة كبيرة كما يوضح الجدول رقم (6) وفي جانب القطاع الحقيقي أدى تدنى الإنتاج والإنتاجية في كل القطاعات الاقتصادية إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كما يوضح الجدول (7) وقد يعزى ذلك لعدم مقدرة البلاد في الحصول على مدخلات الإنتاج المستوردة. ومحاولة لمعالجة هذا الوضع استحدثت نظام أسعار الصرف المتعدد (Multiple Exchange Rate) لأول مرة بالبلاد وأصبح بالإضافة إلى السعر الرسمي يوجد أكثر من سعر، ولتنظيم التجارة الخارجية كوسيلة لتخفيض الطلب الكلي والآثار التضخمية أدخل نظام السعر التشجيعي حيث أصبح يوجد سعر تشجيعي لبعض الصادرات وتم فرض ضريبة على تحويلات المغتربين والواردات .

جدول رقم (6) الصادرات والواردات

مليون جنيه

السنة	الصادرات	الواردات	الاحتياجات وتغطيتها للواردات	الاحتياجات
1972	125.46	109.89	3.89	35.6
1973	152.17	132.57	5.43	61.3
1974	122.01	203.92	7.31	124.3
1975	152.47	297.24	1.47	36.4
1976	193.01	304.81	0.93	23.6
1977	230.18	329.45	0.85	23.2
1978	202.3	401.28	0.85	28.4

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

ونسبة لمحدودية التعديلات التي أدخلت في نظام سعر الصرف والقطاع الخارجي لم تؤد الإجراءات التي اتخذت لمعالجة التدهور في الإقتصاد الكلى. كما يوضح الجدول رقم (7) والذي يعكس التدهور في أداء بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية ، ويتضح من الجدول إرتفاع معدل التضخم و عرض النقود وذلك نسبة للجوء الحكومة إلى الاستدانة من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة.

جدول رقم (7) بعض المؤشرات الإقتصادية

(مليون جنيه)

السنة	معدل التضخم	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	عرض النقود
1972	55.5	75.2	16.6
1973	64.0	89.6	20.6
1974	80.7	142.6	27.8
1975	100.0	151.1	33.1
1976	101.7	184.8	41.2
1977	118.7	234.0	58.9
1978	142.3	288.0	75.0

المصدر:- الجهاز المركزي للإحصاء __ التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

في ضوء هذا الموقف أعلنت الدولة عن برنامج للتركيز الاقتصادي والإصلاح المالي "Structural Adjustment and Stabilization Program" في يونيو 1978 ، استبدلت الخطة الستية "" 1978/77-1983/82 "" ببرامج الاستثمار الثلاثية الأول 1981/80-1983/82 ، والثاني "" 1984/83-1986/85 "" وقد صاحب برنامج التركيز الاقتصادي بعض السياسات المتعلقة بسعر صرف الجنيه السوداني ، حيث تم تخفيضه لأول مرة تخفيضاً مباشراً في يونيو 1978 من 2.87 دولار

لكل جنيه سوداني إلى 2.5 دولار لكل جنيه سوداني، وذلك في إطار المحاولة لرفع القدرة التنافسية لسلع الصادرات الرئيسية وتخفيض الواردات غير الضرورية بهدف إحداث التوازن الخارجي.

2.3 فترة التخفيضات ذات التكرارات المتوسطة لسعر الصرف (1979 – 1991)

شهد عامي 1979 و 1980 تذبذبات كبيرة في أسعار صرف العملات الرئيسية حيث أظهر المارك الألماني ضعفاً وتحسن موقف الدولار الأمريكي ، وقد يعزى هذا للإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية الأمريكية بغرض الحد من نمو عرض النقود لمواجهة الارتفاع التصاعدي لمعدلات التضخم . ومن ضمن الإجراءات التي اتخذت زيادة أسعار الفائدة الى أكثر من 20 % مسجلة بذلك رقماً قياسياً . وقد أدى ذلك الى ارتفاع سعر صرف الدولار ، بينما أظهرت معظم العملات الرئيسية إنخفاضاً في أسعار صرفها . وأيضاً يرجع تحسن سعر صرف الدولار للمجهودات التي قامت بها سلطات النقد الأمريكية في نهاية العام 1980 بهدف الحد من التوسع المستمر في عرض النقود. هذا وقد أدت هذه الإجراءات الى زيادات أخرى في أسعار الفائدة.

أما الجنيه الإسترليني ، فقد ارتفع سعره ارتفاعاً حاداً بالنسبة للدولار ، ويرجع ذلك الى ارتفاع حجم الأرصدة الخارجية للمملكة المتحدة ، والى الزيادة السريعة في إنتاج النفط بالإضافة الى السياسة المالية المتشددة الى انتهجتها الحكومة بهدف تخفيض مصروفات القطاع العام ومعدلات التضخم . هذا وقد أظهرت معدلات النمو الاقتصادي هبوطاً مستمراً في معظم دول العالم خاصة في الدول الصناعية ويعزى ذلك للسياسات الانكماشية التي اتبعتها معظم هذه الدول لمحاربة التضخم.

يوضح الجدول رقم (7) أداء بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (1979-1991)، حيث يلاحظ تأرجح الناتج المحلي الإجمالي بين الارتفاع والانخفاض إلا انه سجل معدل نمو موجب في العام 1991، كما سجل معدل التضخم ارتفاعاً ملحوظاً في ذات العام.

جدول رقم (7)
بعض المؤشرات الاقتصادية العالمية 1979 – 1991

(%)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	* معدل التضخم	معدل نمو عرض النقود
1979	-4.8	33.91	30.27
1980	2.8	26.09	29.24
1981	4.6	22.56	42.01
1982	1.2	27.69	41.17
1983	-4.8	31.13	22.71
1984	-1.0	33.45	19.58
1985	-1.73	46.33	64.26
1986	5.4	29.04	27.89
1987	14.2	24.98	36.48
1988	-0.3	49.14	32.83
1989	-0.2	74.08	53.32
1990	1.2	67.38	48.75
1991	11.3	122.52	67.55

المصدر : التقارير السنوي لبنك السودان المركزي.

* معدل التضخم بالمتوسط السنوي.

وفيما يتعلق بسعر الصرف تم استخدام سعر الصرف المعدل في بداية العام 1979، والذي بموجبه تمكن بنك السودان من تعديل سعر العملة خاصة في حالات اكتشاف أن ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو التوازني. حيث ظل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار ثابتاً في 0.77 دولار للجنيه. وفي سبتمبر 1979م تمت إزالة الضريبة

والحواجز وأُستحدث نظام سعرين للصرف بدلاً من تعدد الأسعار ، سعر رسمي يبلغ 2 دولار لكل جنيه سوداني ، وسعر موازي يبلغ 1.25 دولار لكل جنيه سوداني ، وُحددت سلع الصادر والوارد لكل سوق . وقد تم تحويل معظم السلع من السوق الرسمي إلى سعر السوق الموازي تدريجياً بهدف تخفيف العبء علي الموارد الرسمية، وتقريب الشقة بين السعرين. ومما يجدر ذكره أنه في عام 1979 تم إصدار لائحة التعامل بالنقد الأجنبي كما يوضح الملحق (2) والتي تمثلت أهم سماتها الأساسية في الآتي:-

- 1- حرية حيازة النقد الأجنبي دخولاً وخروجاً دون قيود أو شروط.
- 2- السماح للمقيمين بفتح حسابات بالنقد الأجنبي تتم تغذيتها واستخدامها دون قيود.
- 3- تم العمل بنظام سوقين للنقد الأجنبي : سوق رسمي وسوق موازي وُحدد لكل سوق موارده واستخداماته.

بنهاية العام 1981 تم تحويل كل الصادرات والواردات (عدا البترول ، السكر ، الدقيق ، والأدوية) إلى سعر السوق الموازي . وأصبح السوق الموازي سوقاً معترفاً به رسمياً لأول مرة ، هذا وقد تمثل ذلك في قيام سوق حرة للمعاملات عن طريق الصرافات الخاصة وقد ترك تحديد سعر الجنيه فيه لعوامل العرض والطلب.

وتم توحيد سعر الصرف للجنيه السوداني في نوفمبر من نفس العام (1981م) حيث تم توحيد سعري الصرف للجنيه السوداني الرسمي والموازي ليصبح السعر 1.1 دولار لكل جنيه سوداني ، وفي نوفمبر 1982م ، تم تخفيض السعر الرسمي مرة أخرى ليصبح 0.76 دولار لكل جنيه سوداني ، وقد تأرجح سعر الصرافات خلال هذه الفترة بين 0.48 دولار ، 0.57 دولار لكل جنيه.

وفي فبراير 1983م سحبت تراخيص الصرافات الخاصة وتم فتح صرافات البنوك التجارية لتعمل علي جذب المزيد من النقد الأجنبي إلى القنوات الرسمية كوسيلة للتحكم في سعر صرف الجنيه السوداني، أعقب ذلك استحداث سعر صرف جديد في مارس 1983م يسمى السعر الحر "بدلاً عن السعر الموازي" ويعادل 0.56 دولار لكل جنيه سوداني بينما يبلغ السعر الرسمي 0.77 دولار لكل جنيه، وتقرر أن يتم استيراد جميع

السلع بالسعر الحر. كما تقرر أن تباع 25% من عائدات الصادر للبنوك التجارية بالسعر الحر.

وفي يناير 1984م أُعيد فتح الصرافات الخاصة وُعدّل سعر الصرف الحر في أكتوبر 1984م ليصبح 0.47 دولار لكل جنيه سوداني ، بينما ظل السعر الرسمي 0.76 دولار لكل جنيه سوداني.

وفي 19 فبراير 1985م تم تعديل السعر الرسمي للجنيه السوداني مرة أخرى ليعادل 0.4 دولار لكل جنيه سوداني . وأغلقت الصرافات في 7 فبراير 1985م وُعدّل السعر الحر ليعادل 0.33 دولار لكل جنيه سوداني . وفي النصف الثاني من العام 1985م أُجريت في السعر الحر عدة تعديلات ليتراوح ما بين 0.29 دولار و0.33 دولار لكل جنيه سوداني.

وفي بداية عام 1986م صدر قرار بتكوين لجنة للتعامل في موارد السوق الحر بالنقد الأجنبي يكون من ضمن مهامها تحديد سعر الصرف في السوق الحر. وقد أصدرت اللجنة قراراً يقضي بزيادة أسعار العملات الحرة ليصبح السعر 0.4 دولار لكل جنيه شراءً و0.23 دولار لكل جنيه بيعاً ، وتقرر أن يكون السعر الرسمي كما هو 0.4 دولار لكل جنيه سوداني.

وفي 3 أكتوبر 1987م استمرت الأسعار علي هذه الحالة ، إلى أن أصدر وزير المالية قراراً يقضي بتوحيد سعري الصرف الرسمي والحر ، ليصبح السعر 0.22 دولار لكل جنيه . وفي 19 أبريل 1988م تم تغيير سعر صرف الدولار الحسابي الخاص بالحساب المشترك مع مصر من 0.3 دولار حسابي لكل جنيه سوداني إلى 0.24 دولار حسابي لكل جنيه سوداني.

في أكتوبر 1988م تم الرجوع إلى سعر السوق الحر ، فأصبح السعر يبلغ 0.08 دولار لكل جنيه سوداني ، على أن يتم تحديده مستقبلاً بواسطة لجنة التعامل في موارد السوق الحر علي أساس يومي حسب مقتضيات العرض والطلب ، في حين أصبح السعر الرسمي عما كان

عليه 0.22 دولار لكل جنيه ، وبموجب هذه الإجراءات أصبحت البنوك التجارية تورد 70 % من عائدات الصادر إلى بنك السودان بالسعر الرسمي وال 30 % المتبقية بالسعر الحر.

لم يتم تخفيض للسعرين الرسمي والحر خلال عامي 1989 و 1990 م . حيث بقى السعر الرسمي عما كان عليه 0.22 دولار لكل جنيه ، أما سعر السوق المصرفية الحرة فتحدده لجنة من سبعة بنوك ، وتقوم هذه اللجنة بتحديد السعر يومياً علي ضوء مقتضيات العرض والطلب . فكان يوجد إلى جانب السعرين "الرسمي والحر" مجموعة أسعار أخرى خاصة ببعض العمليات مثل الدولار الحسابي في اتفاقية الدفع مع مصر ، وسعر لتحويل الطلاب السودانيين بالخارج في غير مصر ... الخ.

لم تؤد التغييرات في سياسات سعر الصرف الى نتائج إيجابية في تحسين موقف الميزان التجاري كما يبين الجدول (8) ، حيث ظلت الواردات تمثل أكثر من 20% من الصادرات، وبالتالي لم تستطع الاحتياطيات أن تغطي واردات شهر واحد.

جدول (8)
الصادرات والواردات للفترة 1979-1991

(مليون دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	الاحتياطات الاحتياطات وتغطيتها للواردات	الاحتياطات
1979	534.50	1109.20	67.4	0.73
1980	542.70	1576.40	48.7	0.37
1981	656.80	1552.90	17.0	0.13
1982	498.10	1282.40	20.5	0.19
1983	623.50	1354.40	16.6	0.15
1984	628.70	1146.70	17.2	0.18
1985	373.90	770.70	12.2	0.19
1986	333.30	960.90	58.5	0.73
1987	503.90	871.00	11.7	0.16
1988	509.10	1060.50	12.1	0.14
1989	671.80	1194.13	15.9	0.01
1990	374.10	2783.25	11.4	0.22
1991	305.00	4006.35	7.6	0.10

- المصدر: الإحصاءات المالية الدولية و التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

3.3 فترة التخفيضات ذات التكرارات المتسارعة لسعر الصرف (1992 - 1996)

شهد العام 1992 انتعاشاً كبيراً بدلاً عن الركود الاقتصادي الذي حدث في الأعوام السابقة ، مما أدى الى تحسن في معدل نمو الناتج العالمي الإجمالي حيث بلغ ، 1.1% مقارنة 0.1% في العام السابق . حيث وصل معدل النمو في الدول الصناعية مجتمعة 1.7% بزيادة 1.1% عن العام السابق . فيما بلغ 6.2% بزيادة 3.2% عن العام السابق

فى الدول النامية، وذلك نتيجة لانتهاجها لسياسات تصحيحية صارمة ، كما انتهج عدد من الدول الأفريقية سياسات إصلاحية أدت الى نمو اقتصادياتها بمعدلات عالية ، و من ناحية أخرى تأثرت اقتصاديات دول الشرق الأوسط بدرجات متفاوتة نتيجة لحرب الخليج.

وبالنسبة لمعدلات التضخم ، فقد شهدت انخفاضاً عما كان عليه فى الفترة السابقة نسبة لانتهاج بعض الدول لسياسات نقدية متشددة ، وكنتيجة لهذه السياسات ايضاً انخفض العجز فى ميزانياتها و موازين مدفوعاتها ، مما أدى الى تحسن أسعار صرف عملاتها خاصة مقابل الدولار الأمريكى.

أما بالنسبة للسودان ، فقد أعلن سياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي فى إطار الموجهات الاقتصادية الكلية أو ما عُرف بالاستراتيجية القومية الشاملة للفترة (1992 - 2002) والتي استوعبت موجهات البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي (1990 - 1993) ، حيث استهدف الاستراتيجية البرنامج معالجة الاختلالات والنشوهات الهيكلية الاقتصادية الى واجهت الاقتصاد وحدث من انطلاقه ، والعمل على احتواء مدى تأثيراتها والتدرج فى إزالتها وعكسها لوضع إيجابية وقد تمثلت تلك الاختلالات المعنية بالمعالجة كأهداف للبرنامج فى الآتي:-

- المستويات الضعيفة والمتراجعة لمعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى.
- الضغوط التضخمية المتصاعدة والمتسارعة
- عدم التوازن الداخلى والخارجى.
- الموقف الضعيف والمتقلب لاسعار صرف العملة السودانية مقابل العملات الأجنبية.
- المستويات المتواضعة للادخار والاستثمار.

ولتحقيق الأهداف المذكورة انتهجت السلطات المالية والنقدية مجموعة من السياسات والتدابير تمثلت فى سياسات التركيز والاستقرار الاقتصادي، حيث شملت سياسات إصلاحية وهيكلية أو سياسات اقتصادية واجتماعية حمائية.

بالنسبة لسياسات النقد الأجنبي وسعر الصرف ، فقد هدفت السياسات التي اتخذت في هذا الخصوص إلى التخلص المتدرج من نطاق أسعار الصرف المتعددة ، والحصول على سعر صرف حقيقي يستند على اتجاهات قوى السوق كهدف وسيط لتحقيق أهداف نهائية منها تأمين عوائد مجزية للمصدرين والمنتجين النهائيين ، و تحفيز الاستثمار الخارجي ، وكذلك تدفق التحويلات الخارجية لتحقيق فوائض كافية من الموارد الحرة بما يؤمن أولاً استمرارية استقرار سعر الصرف وبما يمكن ثانياً من مقابلة المدفوعات الى تطراً وكذلك مقابلة مدفوعات والتزامات المديونيات المتراكمة ، بالإضافة الى مقابلة متطلبات احتياجات التنمية من العملات الحرة. وتلخصت أهداف السياسة فى الآتي:-

- تحرير سعر الصرف لتحقيق عائد مجزئ للمصدرين يساعد على زيادة تحريك انسياب الصادرات.
- تشجيع المستثمرين الأجانب والسودانيين مما يؤدي الى زيادة الإنتاج وبالتالي تحسين الصادر.
- تحرير أسعار السلع لتشجيع المنتجين فى القطاعات المنتجة الزراعية والصناعية ودفعهم الى زيادة الصادرات رأسياً وأفقياً.

ونتيجة لإعلان انتهاج سياسات التحرير في فبراير 1992 تم إلغاء نظام السوق الرسمي والسوق المصرفية الحرة ليتم بدلاً عنهما إنشاء السوق الحر الموحد للتعامل بالنقد الاجنبي . إضافة الى ذلك فقد تم توحيد وتعويم سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة على أن يُحدد سعره عن طريق لجنة من البنوك تسترشد بمقتضيات العرض والطلب. وفي ظل تلك السياسات تأرجح سعر الصرف ما بين 1.01 دولار لكل جنية في فبراير 1992 الى 0.07 دولار لكل جنية بنهاية 1992.

اعتبر هذا الإجراء عنصراً أساسياً لتحسين فعالية سوق النقد الاجنبي يدعم من جهود تحسين الأداء المالي والاقتصادي ، لذلك تم اتباع نظام سعر الصرف الموحد، فى الوقت الذي ظل فيه يعاني السودان من ضغوط للمدفوعات الخارجية الحادة والذي انعكس فى شكل انخفاض فى احتياطات النقد وانخفاض فى إمكانية الاستيراد وارتفاع وتراكم

المدفوعات، مما جعل الحكومة لم تتمكن من الحفاظ على السعر الموحد إلا من خلال تشديد سياسات إدارة الطلب.

غير أن سياسة تشديد إدارة الطلب كانت تتطلب تخفيضاً كبيراً في عجز الميزانية وإدارة السيولة الداخلية . وهذا ما لم تستطيعه الحكومة ، كما يلاحظ من خلال الجدول رقم (9) ضعف الموقف المالي للحكومة.

جدول رقم (9)

موقف الحكومة المالية

السنة	المصروفات العامة	الإيرادات العامة	الفائض / العجز
1992	53.44	30.52	-22.92
1993	79.67	83.59	3.92
1994	119.44	131.19	11.76
1995	50.0	36.5	-13.5
1996	83.0	69.78	-13.22

-المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

وقد أدى هذا الموقف الى عدم الاستمرار في السياسات المالية المتشددة وخاصة في ظل الحصار والضعف والمشاكل الخارجية ، فعادت الضغوط للظهور من جديد في سوق النقد الأجنبي.

ظل سعر الصرف يتدهور بمعدلات فاقت التوقعات ، لذلك رأت السلطات التشدد في تحرير سعر الصرف وذلك بسبب المخاوف من ارتفاع معدلات التضخم ثم الرجوع الى نظام تعدد الأسعار ، وفي أكتوبر 1993 إلى بعد عام ونصف من إعلان السعر الموحد طبق نظام مزدوج لسعر الصرف Dual exchange rate system يعتمد على سعر السوق الرسمي والذي حدد ب 215 جنية سوداني للدولار وسعر للبنوك التجارية والذي حدد ب 300 جنية سوداني للدولار وتم تطبيق سعر البنوك التجارية على جميع متحصلات وواردات القطاع الخاص وعلى العمليات غير المنظورة ، فيما كانت تتم جميع متحصلات

وواردات الحكومة بالسعر الرسمي ، وقد أعاد هذا النهج وجود اختلاف في أسعار النقد الأجنبي خاصة وان سعر الصرف الموازي كان آنذاك حوالي 505 جنية للدولار.

ظل سعر صرف الجنيه السوداني يسجل انخفاضاً متواتراً حيث وصلت نسبة الانخفاض 87 % في 1993/10/4 عن السعر الموحد الذي كان قد حدد في فبراير 1992 وقد ساهم في ذلك الوضع المتري في سعر الصرف ، إلى تدهور أداء الاقتصاد في عدد من الجوانب أهمها :-

- ندرة الاحتياطات الناجمة عن عدم استجابة الصادرات بفوائد مقدرة

- توقف المساعدات الخارجية

- الوضع المالي الداخلي غير المواتي ، و الذي تمثل في استمرار استدانة الحكومة من البنك المركزي لمقابلة عجز الموازنة العامة ، حيث بلغت الاستدانة 34 مليار جنية سوداني لعام 1993/92 وقد أدى استمرار الاستدانة هذا الى ارتفاع نمو عرض النقود بمعدلات كبيرة وقد ساهم ذلك بشكل كبير في ارتفاع معدلات التضخم كما يوضح الجدول رقم (10).

- كبر حجم موارد القطاع الخاص من العملات الحرة مقارنة بموارد الدولة وعدم مساهمتها في استيراد الاحتياطات الاستراتيجية للدولة بالقدر المطلوب مما جعل تلك الموارد تسهم في تشجيع حدة المضاربات في سوق النقد الأجنبي.

- الانخفاض المتواتر في سعر الصرف نفسه ساهم أيضاً في ارتفاع أسعار مدخلات إنتاج الصادرات مما زاد من تكلفتها ، وبالتالي قلل من وضعيتها التنافسية الخارجية، كما شهدت هذه الفترة إغلاق العديد من الأسواق الخارجية أمام الصادرات السودانية في بعض الفترات - لأسباب غير اقتصادية.

جدول رقم (10)

معدلات التضخم

السنة	التضخم
1992	119.24
1993	101.18
1994	115.93
1995	68.97
1996	130.44

المصدر:-التقارير السنوية لبنك السودان- معدل التضخم بالمتوسط السنوي

جدول رقم (11)

الاحتياطات وتغطية الواردات

السنة	الصادرات	الواردات	الاحتياطات	الاحتياطات وتغطيتها للواردات
1992	319.30	820.90	27.5	0.40.
1993	417.30	944.90	37.4	0.47
1994	502.60	1,227.40	78.2	0.76
1995	555.60	1,218.80	163.4	1.61
1996	620.3	1,547.50	106.8	0.83

المصدر : IFS والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي

ويوضح الجدول رقم (11) أن الصادرات تغطي اقل من 50% من الواردات، وكذلك يلاحظ ضعف الاحتياطيات على الأقل في تغطية الواردات حيث يفترض أن تغطي الاحتياطيات واردات ثلاثة اشهر علي الأقل.

في ضوء تلك التطورات المتمثلة في التراجع الحاد لسعر الصرف، وعدم فعالية الإجراءات التي أعلنت في 2 فبراير، 1992 رأت الدولة التدخل بإجراءات بديلة لتصحيح المسار وذلك في 15/10/1993، حيث تم مجدداً فرض العديد من الضوابط والقيود على عملية حيازة النقد الاجنبي وفتح الحسابات والتعامل في التحويل الداخلي والخارجي والاستخدامات والمصادر التي يمكن أن تغذي منها الحسابات بالنقد الأجنبي، وجاء ضمن الإجراءات الخاصة بتصحيح أيضاً إلغاء السوق الحر الموحد لسعر الصرف الذي كان قد انشأ في 3/9/1992 وتم مرة أخرى التوجيه بإنشاء نافذتين للتعامل بالنقد الأجنبي أي أصبح هنالك سعرين للصرف هما :- السعر الرسمي ويحدده بنك السودان والثاني لنافذة الصرافات ويتم التعامل فيه إيراداً واستخداماً مع صرافات البنوك التي تقوم بتحديد السعر، وقد حددت أيضاً مصادر الموارد ومجالات الاستخدام لكل نافذة من النافذتين المذكورتين. هذا وقد تم في يوم 16/10/1993 تحديد سعر صرف نافذة البنك المركزي بما يعادل 0.0046 دولاراً للجنيه السوداني أي 215 جنية للدولار وسعر لنافذة الصرافات بما يعادل 0.0033 دولار للجنيه أي 300 جنية للدولار، علماً بأنه قد كان سائداً أيضاً سعراً ثالثاً غير رسمي في حدود 500 جنية للدولار.

يتضح من طبيعة الإجراءات التصحيحية المذكورة أنها اتسمت بقدر كبير من الضوابط والتوجيهات الإدارية Managed Foreign exchange بعد ان كانت ذات طابع متحرر حسب سياسات 1992/2/2. في يونيو 1994 أعيد نظام سعر الصرف الموحد مرة أخرى حيث منح كل بنك حق إعلان أسعاره بيعاً وشراءً يومياً، وفق قوى السوق ومقدرات البنك، وبدأ بنك السودان المركزي أيضاً في احتساب سعره من واقع أسعار البنوك التي تعلن بموجب متوسط ترجيحي Weighted average.

في العام 1995 اتجه بنك السودان نحو تفعيل سياسة تحرير سعر الصرف، حيث سمح لكل بنك بتحديد سعره الذي سيتعامل به يومياً حسب عوامل العرض والطلب، أعيد النظام المعمول به سابقاً والذي كان يسمح لبنك السودان بشراء 20 % من نصيبه من حصيلة الصادر المقرر بسعر شراؤه المعلن أو بسعر شراء البنك التجاري أيهما اقل، وشراء النسبة المتبقية وهي 80 % من حصيلة الصادر بسعر البيع المعلن بواسطة البنك، وتقرر أن يقوم

بنك السودان بشراء كل أنصبته بسعر شراء البنك التجاري مضافاً إليه هامش قدره 3 جنيهاً سودانية.

في سبتمبر من العام 1995، وفي إطار تحرير وتطوير سوق النقد الأجنبي تم إنشاء الصرافات الخاصة للتعامل الآن في النقد الأجنبي "Non-Bank-Exchange Dealers" وصدرت لائحة بتنظيم أعمالها، وتحدد طبيعة علاقتها ببنك السودان، حيث بلغ عدد هذه الصرافات بنهاية هذا العام حوالي 26 شركة صرافة خاصة، فأصبح السعر الترجيحي للبنك المركزي " بنك السودان " يحسب من حجم معاملات "Turnover" واسعار كل من البنوك والصرافات ، وقد أدى هذا الإجراء إلي تنشيط نسبي في حركة سوق النقد الأجنبي وبلغ سعر الصرف بنهاية عام 1995 حوالي 832 جنية سوداني للدولار.

في عام 1996 وبعد دخول الصرافات كعنصر هام من عناصر سوق النقد الأجنبي ، قام بنك السودان بوضع آليه جديدة لتحرير سعر الصرف بدلاً عن الآلية السابقة التي ترك فيها للبنوك الحرية في تحديد سعر الصرف، كما يوضح الملحق (3) وتتمثل هذه الآلية في الإجراءات التالية¹

- أن يتم تحديد سعر الصرف الذي تتعامل به البنوك التجارية وشركات الصرافة يومياً بناءً على ما يصدره بنك السودان من مؤشر للمتوسط الترجيحي لأسعار اليوم السابق.
- أن تقوم اللجنة المشتركة من البنوك والصرافات بإضافة قيمة تحددها من وقت لآخر للمتوسط الترجيحي المعلن من بنك السودان، ومن ثم تحديد سعر الشراء الذي تتحرك فيه البنوك والصرافات وفق نسبة ثلاثة في الألف صعوداً وهبوطاً.
- يلتزم كل بنك معتمد أو شركة صرافة بتحديد سعر الشراء.
- أن تقوم البنوك والصرافات بتحديد أسعار البيع بإضافة هامش لا يتجاوز 2% من سعر الشراء.

¹ منشور رقم 96/37 الصادر من إدارة النقد الأجنبي بتاريخ 1996/7/20

ولقد سعي بنك السودان في خلال هذه المرحلة إلى زيادة موارد البنوك التجارية حيث تم تعديل أنصبته خلال العام من 50% إلى 40%¹ وأيضاً سمح للمصدرين بيع نسبة 60% من حصيلة صادراتهم إلى البنوك والصرافات المعتمدة عدا القطن والصمغ العربي² كما يوضح الملحق رقم (4).

ثم استمر ذات الإطار العام للسياسات على ما هو عليه حتى نهاية عام 1996 حيث أدت المضاربة في سوق النقد الأجنبي إلى اتساع الفجوة ما بين سعر السوق الحر وسعر السوق الموازي إذ بلغت حوالي 23% فقد كان وقتذاك سعر السوق الحر حوالي 1467 جنية سوداني للدولار في حين كان سعر السوق الموازي حوالي 1805 جنية للدولار.

¹ منشور رقم 96/32 الصادر من إدارة النقد الاجنبي بتاريخ 1996/6/12

المحور الرابع

فترة التعويم المدار (Managed Float)

(1997 – 2007)

بعد انهيار نظام سعر الصرف الثابت في بداية السبعينات أصبحت الحكومات غير مستعدة للالتزام بأسعار صرف عملاتها لأي فترة زمنية ، لذلك تحولت معظم الدول الى نظام سعر المرن حيث يحدد السعر بواسطة العرض والطلب ، بحيث اذا انخفض الطلب على الدولار الأمريكي مثلاً بسبب ارتفاع أسعار البضائع الأمريكية ، فإن ذلك يقلل من معدل تبادل الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى.

ومن عيوب هذا النظام أن ضغوط المضاربة التي تنشأ في ظل نظام السعر المرن تؤدي الى تغيرات متزايدة في أسعار الصرف، وقد يتخذ المضاربون الاتجار بالعملة الحرة كوسيلة للربح السريع السهل. إضافة إلى ذلك فإن تذبذب سعر الصرف سيؤثر سلباً على النشاط اليومي لحركة الصادر والوارد ويعجز المصدرون والمستوردون عن تقييم حركة السوق لسلعهم في المستقبل ، كما أن تذبذب سعر الصرف يؤثر أيضاً على انسياب رأس المال الأجنبي الطويل الأجل ، لأن المستثمر الأجنبي عموماً لا يرغب في استثمار رؤوس أمواله في دولة سعر صرف عملتها غير مستقر.

إلا أنه من مميزات نظام الصرف المرن ان الدول لا تحتاج الى تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف أو إنشاء صندوق موازنة لدعم سعر الصرف ، كما ان الحاجة الى أرصدة دولية كافية والى تسهيلات ائتمانية بين البنوك المركزية ، ستزول ، اذ انه من اليسير المساواة بين الطلب على العملات الأجنبية مع ما هو معروض منها.

وفيما يتعلق بسعر الصرف في السودان ، تم توحيد سوق النقد الأجنبي في مارس 1997 وتم انتهاز سعر الصرف الزاحف "Crawling Peg Exchange Rate System" والذي بموجبه أصبح سعر الصرف يتحدد بواسطة لجنة مكونة من بنك السودان، الصرافات، واتحاد المصارف ، وتهتدي هذه اللجنة بحجم المعاملات في النقد الأجنبي ،

سعر السوق الموازي والذي يظهر في سعر التحويل من حساب حر إلى حساب آخر، والفجوة المستهدفة بين السعر الحر وسعر السوق الموازي ومن ثم تقوم اللجنة بالتحديد بين السعر الحر وسعر السوق الموازي ، تقوم اللجنة بالإعلان عن الحدود الدنيا و العليا لسعر الشراء إلى كل من البنوك والصرافات على ان تختار كل من البنوك الصرافات أي من أو بين الحدين ليمثل سعر الشراء بالنسبة لها ثم تضيف نسبة 2% للسعر المختار ليكون الناتج سعر البيع بالنسبة لها . وقد اتبع هذا النظام بالعديد من خطوات العمل في سوق النقد الأجنبي ، حيث تمت زيادة نسبة التجنب للمصدرين ، فالتجنب يعنى تنازل البنك المركزي عن النقد الأجنبي الناتج من العملية التصديرية لصالح المصدر . وقد أدى هذا لتضييق الفجوة بين سعر الصرف في السوق الحر وسعر الصرف في السوق الموازي إذ انخفضت من 23 % بنهاية ديسمبر 1996 إلى 6.9 % نهاية ديسمبر 1997 . استمر العمل بهذا النظام حتى أغسطس 1998 واستتبع بعدد من الإجراءات وخطوات العمل في مجال سوق النقد الأجنبي مثل التجنب الكامل لحصيلة معظم سلع الصادر ورفع نسبة التجنب للسلع الأخرى " القطن المروي والصمغ العربي " .

وفي أغسطس 1998 ولاستكمال توحيد سوق النقد الأجنبي تم إلغاء لجنة تحديد سعر الصرف واصبح بنك السودان يقوم باحتساب متوسط ترجيحي بناءً على معاملات البنوك والصرافات في النقد الأجنبي والأسعار التفاوضية بالنسبة لها، ومن ثم يعلن عن سعر الصرف بالنسبة له كمتوسط ترجيحي متحرك لاربعة عشر يوماً "Moving Weighted Average" وقد نجحت هذه الطريقة في تقليل الفجوة ما بين سعر الصرف الحر وسعر السوق الموازي إلى حوالي 1% .

وفي مارس 1999 ويهدف تحقيق استقرار سعر الصرف اصدر البنك المركزي منشوراً يوضح بموجبه الآلية التي يمكن ان يتدخل بها في سوق النقد الأجنبي خاصة بعد التجنب الكامل لحصيلة كل الصادرات ، وذلك من خلال مزادات " مناقصات " النقد الأجنبي للبنوك والصرافات كما يوضح الملحق رقم (5) ، كما أصدر عدد من الضوابط والمنشورات التي تهدف إلى تنظيم التعامل في سوق النقد الأجنبي ، كما أصبحت هنالك مرونة كافية في احتساب المتوسط الترجيحي لسعر صرف بنك السودان ، إذ تم الانتقال من المتوسط

المتحرك لخمسـة أيام إلى ان اصبح السـعر اليومي الأكثر تكراراً " Mode Exchange Rate " في يوليو 1999. ولتشجيع الوساطة المالية " Interbank Lending " بين البنوك التجارية ثم إلغاء مزادات النقد الأجنبي التي يعلن عنها البنك المركزي واستعـيـضت بنظام غرف التعامل بالنقد الأجنبي للبنوك التجارية " Foreign Exchange " وبذلك اصبح للبنوك الخيار في حالة وجود شح في النقد الأجنبي أما الاستدانة من بنوك أخرى أو اللجوء إلى غرف بنك السودان للتعامل في النقد الأجنبي، وقد ساهمت هذه الإجراءات في تضيق الفجوة بين سعر الصرف في السوق الحر الموازي.

في عام 2000 ونتيجة لتدفقات موارد النقد الأجنبي الكبيرة المرتبطة باستخراج وتصدير البترول ، شهد سعر الصرف استقراراً كبيراً ، كما تم التوحيد الكامل لسوق النقد الأجنبي واصبح هنالك سعر صرف حقيقي واحد استقر في حدود 147.6 دينار سوداني للدولار، استمر الاستقرار في سعر الصرف خلال الأعوام (2001 – 2003).

قام بنك السودان في عام 2001 بإعلان آلية جديدة لتحديد سعر الصرف وهي آلية السعر التأشيري ، وتقرر بموجبها إلغاء الإعلان عن العملات الأجنبية عند وصول ومغادرة المسافرين، وتم إلغاء نظام المزادات ليقوم بنك السودان بتغطية استخدامات غرف البنوك التجارية¹ كما يوضح الملاحق رقم (6-7-8).

ويمكننا ان نورد فيما يلي تفصيل لآلية تحديد السعر التأشيري .

- يتم احتساب سعر الصرف يومياً من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد عن طريق المتعاملين فيه عبر البنوك و الصرافات وما بين المصدرين والمستوردين وبنك السودان على ان يكون هنالك نطاقاً حول السعر التأشيري لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان المركزي.
- يقوم بنك السودان المركزي بمد البنوك التجارية والصرافات بالسعر التأشيري والنطاق المحتسب حوله يومياً.
- يسمح للبنوك بتحديد أسعار الشراء والبيع الخاصة بها بحرية تامة وفق مؤشرات

¹ منشورات بنك السودان رقم 6/2001 و 12/2001 و 19/2001 و 22/2002 الصادرة من إدارة النقد الاجنبى

السوق بما في ذلك المعلومات المتوفرة من خلال السعر التأشيرى مع مراعاة ان يتدرج الهامش بحيث لا يتعدى 0.7 دينار للدولار.

- يستمر بنك السودان المركزي كما هو الحال الآن في مقابلة طلبات البنوك والصرافات يومياً بأسعار تختلف باختلاف حجم المبالغ المطلوبة لكل عملية.

واستهدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2002 المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار السوداني ، والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي ، بإضافة الى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأشيرى المعلن بواسطة بنك السودان من 1 % الى 1.5 % الى 2 % وذلك حسب مقتضيات حركة السوق. أما في عام 2003 ، فقد استهدفت سياسات النقد الأجنبي. أيضاً المحافظة على استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى تعزيز موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفيرها عبر نافذة البنك المركزي ، كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل رأس المال الأجنبي المستثمر.

شهدت هذه الفترة ومنذ نهاية عام 2004 العمل على ترفيع "Appreciation" سعر الجنيه السوداني لأول مرة في تاريخه حين رأت السلطات ان سعر الصرف للدينار السوداني مقابل العملات الحرة اقل من قيمته "Undervalued" ، لذلك وبعد دراسة أعدها بنك السودان المركزي بالتعاون مع سلطات صندوق النقد الدولي تم التوصل الى ضرورة ترفيع سعر الصرف للدينار السوداني وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً لمؤشرات السوق "Market Signals" وتزويد أهم الشركاء في سوق النقد الأجنبي بالسودان "Main Market Players" هذا وقد استجاب السوق للإجراءات التي تم اتخاذها ، وبدأ ترفيع سعر الصرف للدينار السوداني حتى وصل الى 250.6 دينار سوداني للدولار الأمريكي بنهاية عام 2004 واستمر ذات الاتجاه في عام 2005 ، اذ وصل سعر الصرف الى 240 دينار سوداني للدولار الأمريكي بنهاية ديسمبر 2005.

وبالرغم من التغيرات والتطورات الكبيرة التي حدثت في سياسات سعر الصرف في

السودان، إلا ان الواقع العملي يشير الى أن هناك عدة أنماط لسعر الصرف يمكن إيجازها فيما يلي :-

1. سعر البنك المركزي : وهو الذي يتعامل به بنك السودان بيعاً وشراءً في كل معاملاته.
2. أسعار المصارف التجارية: وهي أسعار تحددها المصارف ، اذ ان هناك حدود مرسومة لتحرك أسعار الشراء والبيع.
3. السعر التأشيرى: ويتم احتسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد عن طريق كل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات وما بين المصدرين والمستوردين وبنك السودان المركزي ، وفي نطاق قدره $\pm 1\%$ حول السعر التأشيرى لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان.
4. أسعار شركات الصرافة: ويتم تحديدها بناءً على مؤشرات السوق واسعار صرافات المصارف واسعار البنك المركزي.
5. أسعار السوق الموازي وهي تشكل أفضلية بالنسبة للبائعين، وملجأ هام ورئيسي لجانب الطلب في حالة عدم الحصول على احتياجاتهم عن طريق الشراء عبر القنوات الرسمية، ويتمثل سعر السوق الموازي في سعر التحويل من حساب لحساب والتعامل خارج القنوات الرسمية ، وهناك آثار سلبية تترتب على التعامل في السوق الموازية، منها تغيير أسعار الصرف من غير مبررات اقتصادية منطقية، الأمر الذي يؤدي الى تقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

تأثير سعر الصرف على بعض المؤشرات الكلية :-

مؤشر القطاع الخارجي :-

جدول رقم (12) الصادرات والواردات خلال الفترة 1997-2007

مليون دولار

السنة	الصادرات	الواردات	الاحتياطات	الاحتياطات وتغطيتها للواردات
1997	594.20	1.579.60	81.60	0.62
1998	595.80	1.914.70	90.60	0.57
1999	780.10	1.414.90	188.70	1.60
2000	1.806.70	1.552.70	137.80	1.06
2001	1.698.70	2.300.90	49.70	0.26
2002	1.949.10	2.446.40	248.90	1.22
2003	2.542.20	2.881.90	529.40	2.20
2004	3.777.80	4.075.20	1338.00	3.94
2005	4.824.30	6.756.80	1.868.60	3.32
2006	5.656.60	8.073.50	1.659.90	2.47
2007	8.879.24	8.775.46	1.377.90	1.88

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية - صندوق النقد الدولي والتقارير السنوية لبنك السودان (1996-2007).

يتضح من الجدول رقم (12) التذبذب الواضح في موقف الاحتياطيات الخارجية خلال الفترة 1997 - 2007 ، كما شهدت نسبة تغطيتها للواردات تذبذباً حيث سجلت في الفترة 1997 - 1998 تغطية واردات اقل من شهر بينما تحسن الموقف في الأعوام 1999 ، 2000 و 2002 الى تغطيتها اكثر من شهر وفي العامين 2003 و 2006 تجاوزت تغطية الاحتياطيات للواردات اكثر من شهرين ، بينما سجلت تغطية مقدارها اكثر من

ثلاثة اشهر في العامين 2003 و 2004 ، وذلك نسبةً لتحسن .موقف الإحتياطيات نتيجة لتصدير النفط .

جدول (13) صافي الاصول الاجنبية خلال الفترة 1997-2007

بليون دينار

السنة	الأصول الأجنبية	الخصوم الأجنبية	صافي الاصول الأجنبية
1996	1.550.00	4,856.00	3,306.00
1997	140.00	5,478.00	5,338.00-
1998	216.00	7,675.00	7,459.00-
1999	486.00	8,381.00	7,895.00-
2000	731.10	8,204.30	7,473.20-
2001	412.50	8,185.00	7,772.50-
2002	1,198.50	8,598.40	7,399.90-
2003	2,298.10	9,148.4 0	6,850.30-
2004	4,203.60	8,946.80	4,743.20-
2005	5,804.50	7,9920	2,189.70-
2006	4,298.203	7,445.0	3,146.80-
2007	3,552.30	7,615.50	4,063.20 -

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية - صندوق النقد الدولي والتقارير السنوية لبنك السودان (1996-2007) .

وفيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية يتضح من الجدول رقم (13) التذبذب الواضح ارتفاعاً وانخفاضاً في قيمها خلال الفترة 1996 - 2006 ، أما الخصوم الأجنبية فقد ظلت في ارتفاع مستمر منذ العام 1996 ، وذلك نسبة للزيادة المستمرة في الالتزامات الخارجية (منظورة وغير منظورة) منذ العام 1996 - 2003 ثم عاودت الانخفاض مرة أخرى ، مما أدى إلى ظهور عجز في صافي الأصول الأجنبية خلال الفترة.

جدول (14)
موقف الحكومة المالي
خلال الفترة 1996-2007

ملايين الجنيهات

السنة	الإيرادات العامة	المصروفات العامة	الفائض / العجز
1996	697.8	830.0	-132.2
1997	1,086.0	1,174.0	-158.0
1998	1,592.0	1,575.0	17.0
1999	2,052.0	1,975.0	77.0
2000	3,340.0	3,000.0	215.0
2001	3,652.0	3,428.0	224.0
2002	4,722.0	3,770.0	952.0
2003	7,036.0	5,633.0	1,403.0
2004	10,239.0	7,936.0	2,303.0
2005	12,184.0	10,435.0	1,749.0
2006	15,075.0	14,713.0	362.0
2007	17,941.0	15,986.0	303.1

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية - صندوق النقد الدولي والتقارير السنوية لبنك السودان.

يوضح الجدول رقم (14) تحسن الموقف المالي للحكومة خلال هذه الفترة.

جدول (15)
المؤشرات الاقتصادية الكلية
خلال الفترة 1996-2007

(%)

السنة	سعر الصرف*	معدل التضخم	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي	معدل نمو عرض النقود %
1996	146.00	130.44	4.7	65
1997	157.77	47.2	6.1	37
1998	197.91	17.0	18.0	30
1999	250.35	16.2	6.0	25
2000	257.35	8.0	8.3	33
2001	261.43	4.9	6.1	26
2002	262.00	8.3	6.5	30
2003	260.00	7.7	6.0	30
2004	251.00	8.5	9.1	31
2005	231.00	8.5	8.3	43
2006	201.00	7.2	10.0	30
2007	207.75	8.1	10.5	10

المصدر: الإحصاءات النقدية الدولية - صندوق النقد الدولي والتقارير السنوية لبنك السودان.

من خلال الجدول رقم (15) يلاحظ الآتي :

1. عرض النقود والتضخم :-

نظراً للعلاقة الطردية بين عرض النقود والتضخم فقد كان معدل نمو عرض النقود متذبذباً خلال الفترة 1996 - 2007 ، وكذلك معدل التضخم الذي لم يحقق المستويات المقبولة الا خلال الفترة 2000 - 2007 (خانة عشرية واحدة) الا انه خلال الفترة 1996 - 1999 حقق معدلات تفوق الخانة العشرية الواحدة ، وقد يرجع ذلك إلى

الزيادة في صافي الأصول المحلية او الزيادة والانخفاض في صافي الأصول الأجنبية او إعادة التقييم (الأرصدة الخارجية).

2. الناتج المحلي الإجمالي:-

هنالك تحسن واضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1996 - 2007 ويرجع ذلك إلى الفائض او العجز في صافي المتحصلات والمدفوعات غير المنظورة او التحسن في متوسط سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي. وزيادة الإنتاج والإنتاجية .

3. الاحتياطات:-

أما في جانب الاحتياطات يلاحظ التذبذب الواضح خلال الفترة 1996-2001 ، ثم التحسن المضطرب منذ العام 2002 وذلك نتيجة لزيادة قيمة الصادرات البترولية وارتفاع متوسط سعر البرميل، وقد سجلت انخفاضا في عامي 2006-2007 وقد يعزي ذلك لارتفاع الطلب علي موارد النقد الأجنبي (تحويلات المستثمرين الأجانب للخارج). وفيما يتعلق بأداء سعر الصرف خلال الفترة 1996 - 2007 يلاحظ تراجع من 103.74 دينار في عام 1996 إلى أن بلغ 250.35 دينار في العام 1999 ثم بدأ في الاستقرار نسبياً إلى أن بلغ 207.75 دينار في العام 2007 ويعزي هذا التحسن إلى البدء في تصدير البترول السوداني منذ العام 1999، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي للسياسات التي انتهجتها الدولة.

أما في جانب الإحتياطات يلاحظ التذبذب الواضح خلال الفترة 1996 - 2001، ثم التحسن المضطرب منذ العام 2002 وذلك نتيجة لزيادة قيمة الصادرات البترولية، وقد سجلت انخفاضاً في عامي 2006 - 2007 ويعزي ذلك لارتفاع الطلب علي موارد النقد الأجنبي (تحويلات المستثمرين الأجانب للخارج) .

التحول من التعامل بالدولار الأمريكي للعملة الأخرى :-

ترتب على الحظر التجاري الأمريكي المفروض على السودان منذ العام 1996 آثار سلبية

نتيجة لتعطيل تنفيذ التحويلات الخارجية عبر المقاصة الدولارية بنيويورك وتجميد بعض
الأرصدة ، هذا بالإضافة لإنخفاض الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية .
ولتفادي هذه الآثار تم توجيه المصارف بالتحويل للتعامل بالعملات الأجنبية الأخرى خلاف
الدولار إعتباراً من 2008/1/1 كما يوضح الملحق رقم (2007/9) صورة مرفقة وتضمن
عدد من الموجهات فيما يتعلق بتعامل المصارف مع بنك السودان المركزي والمراسلين
والعملاء .

الملاحق

ملحق رقم (1)

خيارات أنظمة سعر الصرف

"Alternative Exchange Rate Regimes"

Key comments	أهم مساوئ: Main shortcoming	أهم محاسنه : Main benefits	أهم ميزات : Main features	النظام : Regime
أهم الملاحظات: Key comments - على الإطلاق لا توجد دولة تتبنى هذا النظام ولكن هناك دول قربية منه مثل الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، ألمانيا واليابان.	أهم مساوئ: Main shortcoming - التغيرات الكبيرة في سعر الصرف الاسمي والحقيقي قد تقود الى تشوية تخصيص الموارد. - إن إطار السياسة النقدية يجب أن يبنى على متغير أسمى آخر غير سعر الصرف مثل التضخم	أهم محاسنه : Main benefits - التغيرات في سعر الصرف الاسمي تحدث تلقائياً مع حدوث أي صدمات داخلية او خارجية . - لا يتطلب هذا النظام إحتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي	أهم ميزات : Main features - إن قيمة النقد الأجنبي تحدد بحرية في سوق النقد الأجنبي - التغيرات الحقيقية والمتوقعة في عرض/والطلب على الأصول والسلع تعكس تغيرات سعر الصرف	النظام : Regime 1- نظام التعويم الحر Free Float
م معظم الدول المتقدمة تتبنى هذا النظام منها:- كندا ، استراليا/ واليابان (في نظر البعض) والمسيك في فترة ما بعد أزمة 1995/94م أن التعويم الممار يمكن ان يشمل التعويم الممار في نطاق	عدم الشفافية في سلوك البنك المركزي قد يقود الى عدم اليقينية والتأكد . - تؤثر تدخلات البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي سلباً على الاستقرار حتى وإن كانت محدودة وأستخدمت كمؤشر.	- تشابة محاسن نظام التعويم الحر فيما عدا أن تغيير الإحتياطيات الخارجية قد يكون مطلوباً - يحد من التذبذبات المستمرة في اسعار الصرف.	- يتدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي بطرق وأنماط مختلفة منها : أ/ التدخل المباشر والذي يقود لتغيير وضع الإحتياطيات . ب/ التدخل غير المباشر من خلال أسعار الصرف المباشرة من خلال المالية الأخرى السبولة ، والأدوات المالية الأخرى والذي لا يقود الى تغيير وضع الإحتياطيات الخارجية للمطر	2- نظام التعويم الممار Dirty Float

3- نظام التقييم في نطاق "إستهداف نطاق Floating within a Band " target "zone"	- يسمح لسعر الصرف الاسمى بالتذبذب بحرية في نطاق محدد ، ويعتبر مركز هذا النطاق (Central Parity) سعر ثابت قد يكون لعملة واحدة أو سلة عملات. أما عرض هذا النطاق قد يتغير (ودائماً يكون التغير في سعر الصرف الحقيقي النعال في حدود 2.25%). - في بعض أنظمة النطاق يخضع هذا النطاق الى ترتيبات ثنائية أو ترتيبات متعددة الاطراف	- يتيح هذا النظام التمتع بمزايا المرونة وبمزايا المصدافية. - محددات النظام الاساسية "النطاق" ، ومركز النطاق "تساعد في تحديد توجيه توقعات الجمهور. - التغيرات في سعر الصرف الاسمى في حدود نطاق تساعد على إمتصاص الصدمات في أساسيات الاقتصاد الكلى.	- في بعض الاحوال وخاصة عندما لا يتجانس النطاق المستخدم مع سياسات الاقتصاد الكلى ، فإن هذا النظام قد يقود الى عدم الاستقرار ويؤدى الى هجمات مضاربة. - إختيار عرض النطاق ليس بالعملية السهلة. - أن الانظمة التى توحى بانحراف حتى وإن كان فى نطاق تقود الى عدم المصدافية.	- يستخدم الاتحاد الاوروبى هذا النظام من سعر الصرف. - أثبتت أزمة آليات سعر الصرف التى حدثت فى عام 1993/92 أن هذا النظام يخضع الى مدى صموده امام هجمات المضاربة ، وهذا يتوقف على قدرة البنوك المركزية للدفاع عن هذا النطاق.
4- نظام الشريحة المحددة "Sliding Band"	ليس هنالك التزام من قبل السلطات فى المحافظة على مركز التعادل "central parity" ، ويمكن أن يتم تعديله دورياً بناءً على إعتبارات التنافسية	- يسمح هذا النظام للدول التى تعاني من معدلات تضخم أعلى بكثير من معدلات التضخم السائد فى العالم ببنى نطاق دون أن تجرى أى إجراءات لرفع سعر صرف عملتها	- أن عدم معرفة حجم وتوقيت تعديل مركز النطاق يقود الى عدم اليقينيه ، والتي تقود الى تغيرات أسعار الفائدة . - أيضاً كما فى النظام السابق من الصعب إختيار عرض النطاق المناسب.	- ثبتت أسرائيل هذا النظام فى الفترة (1989-1991) . - أن عدم اليقينيه والتغيرات فى هذا النظام جعلته أقل جاذبيه من خيارات أنظمة سعر الصرف الاخرى.

5- نظام الشريحة الزاحف "Crawling Band"	- يتمثل في نظام يزحف فيه مركز التعادل "Central parity" عبر الزمن. - تستخدم فيه قوانين مختلفة لتحديد معدل الزحف أهمها : الزحف الخلفي (والذي يرتكز على معدلات التضخم السابقة وفروقاتها). - والزحف الامامي (والذي يرتكز على توقعات معدلات التضخم أو المستهدف منها).	- يسمح للدول التي تعاني من معدلات تضخم عالية تجنب المغالاة الحادة في تحديد سعر الصرف الحقيقي. - يتيح النظام قدر من المعلومات تساعد في تشكيل توقعات الجمهور، ويوفر قدر من المصداقية	- ان نظام سعر الصرف الزاحف ذو المنهجية الخلفية البحتة يؤدي الى ضغوط تضخمية قد تفقد السياسة النقدية فعالية في السيطرة على التضخم. - إن احداث التوازن في سعر الصرف الحقيقي انفعال من الصعب الحصول عليها.	- ان هذا النظام في كولبيا والبرازيل في فترة الستينات والسبعينات.	- تبنت اسرائيل هذا النظام في عام 1995 ، وشبلى 1985- في الفترة 1998)، و إيطاليا يونيو 1979 في الفترة 1991-)
6- نظام سعر الصرف الزحف "Crawling Peg"	- يتم تعديل سعر الصرف الاسمي دورياً بناءً على مجموعة مؤشرات وخاصة معدلات التضخم بتباطؤ زمني ، وفي هذا النظام لا يسمح بالتذبذب إلا في نطاق ضيق (2 % فقط). - وفي هذا النظام يتم أيضاً تعديل سعر الصرف الاسمي بمعدل سبق الاتفاق مبدئياً عليه قبل الاعلان عنه ويكون بأقل من معدلات التضخم السائدة.	- يتيح هذا النظام للدول التي تعاني من معدلات تضخم عالية تبني نظام نطاق دون أن تتخذ أي خطوات اضافية لتعديل مركز التعادل			

أستخدم هذا النظام فى معظم الدول النامية وخاصة بعد انهيار نظام بريتون وودز . كما استخدمته دول الاسواق الناشئة مثل تايلاند .	- يؤدى هذا النظام الى انحرافات كبيرة عن سعر الصرف التوازنى.	- يؤفر موسمية للاقتصاد الكلى من خلال تحقيق أسعار للسلع المحلية القابلة للتجارة تتماشى مع الاسعار العالمية ، مع توفر قدر عالى من اليقينية. - مرونة النظام تتيح للسلطات تخفيض سعر الصرف عند الضرورة	- أوجد هذا النظام وفقاً لنظام بريتون وودز لكن البنوك المركزية قد قررت تعديل اسعار صرف عملاتها عندما عجزت عن المحافظة على السعر الثابت - هذا النظام لا يفرض قيود على السياسة المالية والسياسة النقدية. - تعتبر تعديلات مركز التعادل هى أكثر الادوات فاعلية فى هذا النظام	7- سعر الصرف المعدل Fixed but adjustable exchange rate
- تاريخياً أستخدم هذا النظام بواسطة بعد الدول الصغيرة ولكنها تخلت عنه عندما لم تعجز عن مجابهة الصدمات الخارجية. - حالياً هنالك بعض الدول مثل هونج كونج واستونيا لديها مجالس نقد ، ودول اخرى مثل الأرجنتين وبلغاريا لديها أشباه مجالس نقد .	- هذا النظام يمتاز بالمصادقية ولكنه يفتقد الى المرونة ، مما يجعل تلافى الصدمات الخارجية امر بالغ الخطورة. - يُنقد هذا النظام البنك المركزى دوره كمقرض أخير	يؤدى هذا النظام الى تعظيم المصادقية ويقلل من مشاكل عدم التوافق الزمنى Time inconsistency	- فى هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف مع وجود قيود تنظيمية (قانونية وتشريعية) على السياسة النقدية. - يتمثل دور السلطات النقدية فى هذا النظام فى إصدار العملات المحلية فقط عندما تكون هنالك تدفقات من النقد الأجنبى	8- مجالس النقد Currency Board

ملحق رقم (2)

التاريخ: ١٥ ذوالحجة ١٤٢٨ هـ

الموافق : ٢٤/١٢/٢٠٠٧ م

بنك السودان المركزي - الخرطوم

الإدارة العامة للبحوث والاحصاء

إدارة السياسات

ملحق رقم (١٠/٢٠٠٧)

معنون الى كافة المصارف المعتمدة

الموضوع: التحول للتعامل بالعملات الاخرى خلاف الدولار الأمريكي

عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل فى النقد الاجنبى لسنة 1999م والمعدلة لعام 2005م ، وفي اطار اكمال تنفيذ خطة بنك السودان المركزي للتحول من التعامل بالدولا الأمريكي الى العملات الأجنبية الأخرى فقد تقرر وإعتباراً من 1/1 / 2008م الآتي:

أولاً : تعامل المصارف مع بنك السودان المركزي :

أ. أن تكون عملة الاحتياطي القانوني بالنقد الأجنبي المحفوظ لدي البنك المركزي عملة اليورو .

ب أن تكون عملات التعامل في المقاصة بالنقد الأجنبي اليورو والريال السعودي والدرهم الإماراتي وذلك لفترة مؤقتة إلى حين إخطار آخر .

ثانياً : تعامل المصارف مع مراسليها بالخارج :

أ/ يشجع البنك المركزي أن تقوم المصارف بالتعامل مع مراسليها بعملات أخرى خلاف الدولار الأمريكي لتقليل مخاطر الاستمرار في التعامل بالدولار.

ب/ على المصارف العمل على توسيع شبكة المراسلين بحفظ حسابات بالنقد الاجنبي طرفها بعملات أخرى خلاف الدولار الأمريكي خاصة عملات اليورو ،الريال السعودي ، الدرهم الإماراتي والجنيه الاسترليني.

ج/ ينصح البنك المركزي بأن يتم سداد التزامات المصارف الخارجية القائمة بالدولار الأمريكي والمستحقة خلال العام 2008م بعملات أخرى خلاف الدولار سواءاً كانت تلك الالتزامات متمثلة في خطوط التمويل ، الضمانات بالنقد الاجنبي ، الاعتمادات آجلة السدادالخ.

ثالثاً : تعامل العملاء :

- أ/ على المصارف نصح عملائها المحتفظين بأرصدة بالدولار الأمريكي لديها بتحويل تلك الأرصدة إلى عملات أخرى وتبصيرهم بالمخاطر المرتبطة بالاحتفاظ بأرصدة بالدولار الأمريكي علي ان يتعهد العميل كتابةً بتحملة مخاطر التعامل بالدولار الامريكي .
- ب/ علي المصارف تشجيع العملاء علي تنفيذ كافة العمليات و التعاقدات بعملات اخري خلاف الدولار الامريكي او بعملة منشأ البضاعة او الخدمة اذا كانت العملة المعنية قابلة للتحويل ، على أنه يجوز تقديم فواتير من العملاء بالدولار الأمريكي شريطة ان يتم السداد بعملة اخري خلاف الدولار حسب رغبة العميل .
- ج / بالنسبة لالتزامات العملاء القائمة بالدولار الامريكي دون مسؤولية علي المصارف يمكن ان يتم سدادها بعملات اخري خلاف الدولار الأمريكي بعد قيام العملاء باجراء الترتيبات اللازمة مع المستفيدين بالخارج .
- د/ يجوز للمصارف قبول الدولار الامريكي في التعامل (شراء / بيع) علي الطاولة (OTC) مع تحملها المخاطر المترتبة علي ذلك .

رابعاً : توجيهات عامة :

- * اعتباراً من الاول من يناير ٢٠٠٨م تكون معاملات البنك المركزي بالعملات الاخرى خلاف الدولار الامريكي .
- * ينصح البنك المركزي المصارف بإعادة هيكلة تركيبة اصولها بالنقد الاجنبي بغرض التخلص من الدولار الامريكي علي ان يكون اليورو والعملات الرئيسية الاخرى هي عملة الاساس في التعامل .
- * ينصح البنك المركزي المصارف مراعاة عدم الدخول في أي معاملات بالدولار الامريكي اعتباراً من ٢٠٠٨/١/١م .
- * علي المصارف نصح عملائها بعدم الدخول في معاملات جديدة بالدولار الامريكي اعتباراً من ٢٠٠٨/١/١م .
- * نذكر بأن عملية التحول للعملات الاخرى هي عملية اختيارية وليست الزامية للمصارف أو العملاء وذلك بغرض تفادي مخاطر التعامل بالدولار الامريكي .
- يسرى العمل بهذا الملحق اعتباراً من 2008/1/1م مع ضرورة تعميمه على جميع فروعكم العاملة بالسودان .

ع/ بنك السودان المركزي

فاطمة محمود إبراهيم

عمار احمد محمد

إدارة السياسات

الإدارة العامة للبحوث والإحصاء

